

## اقتصاد

## مقال

وزير الصحة: فاتورة الدواء باهظة  
لأن في لبنان عادات باهظة...

تستعد صناعة الدواء في لبنان لرفع مستوى ازدهارها، مستفيدة من الابقاء على الدعم الكامل للصناعة الدوائية المحلية في مقابل عدم دعم الدواء المستورد، مما يحقق وفرا في العملات الصعبة سيستخدم في استيراد كمية اكبر من ادوية الامراض السرطانية، وزيادة دعم الصناعة المحلية حتى تصبح قادرة على تغطية كامل حاجات سوق الدواء الوطنية

وزير الصحة الدكتور فراس ابيض اكد لـ"الامن العام" اهمية دعم صناعة الدواء في لبنان، مشيراً الى ان المصانع اللبنانية تعتمد معايير عالمية، وهي لا تعمل بحسب قدرتها الانتاجية القصوى، بل باقل من نصف قدرتها، واذا ما توافر الدعم لها ستصبح قادرة على ان تكفي السوق المحلية وكذلك سوق التصدير.

■ ما هي الاسباب الموجبة لقرار قانون دعم صناعة الدواء المحلية ومنافعه؟

□ يشهد لبنان ازمة في تأمين الدواء للمواطن، ويعزى السبب الى الكلفة الباهظة لفاتورة الدواء التي كان يدفعها لبنان وتبلغ نحو 1.4 مليار دولار سنوياً، فيما تبلغ فاتورة الدواء التي يدفعها الاردن نصف القيمة، علماً ان تعداد سكانه ضعف سكان لبنان. لماذا فاتورة الدواء باهظة، لان في لبنان عادات باهظة، اذ نركز على البراند ولا توجد لدينا صناعة دوائية محلية يمكن ان تؤمن هذه الادوية بأسعار ارخص. كما يوجد تساهل كبير في وصف الادوية احياناً من دون سبب وجيه. عندما وقعت الازمة المالية، لم يعد لبنان يملك الاموال كالسابق، لذا باتت الاعباء الباهظة مكلفة جداً، وخلق هذا الامر مشكلة كبيرة تمثلت في انقطاع الدواء التي لا تزال نواجهها، كما ان الشركات العالمية لن تصدر الدواء اذا لم يدفع ثمنه، وتوجد لدينا فواتير بمئات الملايين غير مدفوعة لهذه الشركات، لاننا نتخبط في هذه الازمة. شكلت هذه الازمة فرصة لاعادة النظر في هذه السياسات الخاطئة، ولاعادة بلورة الخيارات لاصلاح الوضع. كانت البداية مع القرار الذي اتخذناه بالتسجيل المبدئي الذي سمح لجزء كبير من ادوية الجينيريك المصنوعة في الخارج بالدخول الى لبنان، وفعاليتها هي ذاتها في ادوية



وزير الصحة العامة الدكتور فراس ابيض.

ندعم الدواء المنافس لذلك المصنع محلياً، وطبعاً هذا امر غير منطقي.

الدعم من سمات الاقتصاد  
المريض وليس الصحي

■ غير منطقي لاسباب معينة ما هي؟  
□ السبب الاول هو هدر اموال على ادوية موجودة في لبنان. عندما تدعم الدعم يعني ترسلها الى الخارج، واذا سألت لماذا نفعل ذلك، لان في وقت ما اتخذ قرار بدعم كل الادوية. لم نقل اننا سنوقف الاستيراد بل الدعم، ولا مانع لدي لدخول ادوية البراند الى السوق، والذي يريد شراءه فليشتره بسعره العادي، ولن نخصص بعد اليوم اموالاً لدعم الدواء المستورد والباهظ الثمن.

■ هل تستطيعون مواجهة كارتيل الدواء

المستورد الذي يملك قوته السياسية والمالية؟  
□ يدرك الكارتيل او المستوردون ان لا اموال لاستيراد كل شيء. كما قلت لم ولن نوقف الاستيراد، فبدلاً من تمويل استيراد ادوية موجودة لدينا نخصص الاموال لاستيراد ادوية غير متوافرة، مثل تلك الخاصة بامراض السرطان والمستعصية التي لا تصنع محلياً. في ما يتعلق بكارتيل الدواء او المستوردين، انت تحتاج لمواجهتهم الى عدّة ليست موجودة، مثل ان تكون لديك صناعة دوائية قوية وواحدة، وان تملك مختبراً مركزياً، وان تفتح اسواقك على الجينيريك. نحن نحضر كل هذه الاجراءات. هل سيواجهنا الكارتيل او لن يواجهه او سيركز على الاستيراد، لا اعرف ماذا سيفعل؟ لكن ما اعرفه انني ابني الارضية كي تملك شيئاً في حال قرر المواجهة، لاننا اذا لم نفعل ذلك اي اذا قررت الاخذ من المحتكرين ولا تستطيع تحضير ادوية جينيريك ولا صناعة محلية لانها ضعيفة ولا تملك مختبراً لفحص الادوية التي ستستوردها، فكيف ستواجه هذا الكارتيل؟

■ هل تعتقد ان من خلال دعم الصناعة المحلية تستطيع تغطية حاجة السوق المحلية؟

□ هذا هو التحدي، هل ستمكن الصناعة الدوائية المحلية من ذلك او لا؟ الجواب رهن الوقت. عندما تجلس مع هؤلاء الصناعيين وتزور مصانعهم الممتازة، يتأكد لك ان لدى هذه الصناعة مقومات. لكن كما هو معروف الموضوع لا يتعلق فقط بالمقومات، بل هناك الارادة والهمة والشطارة. من واجبنا ان نمنحهم الفرصة والوقت سيظهر ما سيحصل. نعم هم يملكون الشطارة ومثلما تمكنا من الدخول الى اسواق صعبة في الخليج واوروبا، لا اري ان لديهم مشكلة في الدخول الى الاسواق اللبنانية او تلبية حاجاتها.

■ هل ستم تلبية السوق اللبنانية بكل الادوية والاصناف؟

□ سيلبون على الاقل الادوية التي يصنعونها الان، وهم يقولون انهم وقفوا الى جانبنا ونحن نعد بتوسيع مروحة الادوية والاصناف، وهذا ما يحدث في بلدان كثيرة ولسنا البلد الاول. ففي بعض دول الخليج انشأوا صناعاتهم بضمائم

## صرخة آخ حارقة

اصبح الامن الغذائي من المواضيع الساخنة على الساحة الداخلية، في حين لم يعد في استطاعة المواطن تلطف الازمات السياسية والاقتصادية بكل اشكالها وتداعياتها. فهو يشعر ويعيش في ضيق كبير او في حالة فقر مدقع، ولم يعد قادراً على تأمين مستلزمات العيش في حدها المقبول، علماً انه اصبح على قاب قوسين او ادنى من فقدان الثبات والصمود امام الازمة الحالية.

فالازمة الاقتصادية الخانقة طاولت كل جوانب حياته المعيشية، حتى بات ارتفاع الاسعار لا يقف عند حد، بدءاً من ربطة الخبز الصغيرة مروراً بالخضروات والفواكه واللحوم والمواد الغذائية، وصولاً الى ازمات قاتلة تواجهه كل يوم كالكهرباء والدواء والمحروقات التي حلققت اسعارها فصارت خيالية وحلماً يتطلع اليه الكبير قبل الصغير.

كان التسوق في المراكز التجارية امراً محبباً لدى المواطن لتوفير ما تحتاجه عائلته من مواد اساسية وغير اساسية. اما اليوم، فزيارة هذه الاماكن تعد لاجلها ميزانية خاصة، وتتطلب من المستهلك وقتاً طويلاً يسمح في التجول داخل السوبرماركت بحثاً عن مواد ذات جودة مقبولة وسعر يقبله العقل ويناسب ميزانيته التي صار مجموعها يوازي قروشاً قليلة مقارنة بالمتطلبات بالاساسية، لاسيما بعدما تدهورت قيمة الليرة اللبنانية ووصلت تجاه الدولار الى نحو 30 الفاً، مع استغلال اصحاب السوبرماركات والتجار كل السلع لرفع اسعار بضائعهم وسلعهم بشكل جنوني، وغياب الرقابة بكل اسف.

ما زاد الطين بلة هو رفع الدعم عن الكثير من المواد من جهة وعن الادوية من جهة اخرى، وعدم توافر الكثير من ادوية الامراض المزمنة والخطيرة، ناهيك باثار الحرب الروسية - الاوكرانية التي قصمت ظهر الامن الغذائي المتعلق بالقمح والزيوت. وهكذا احكمت الازمة قبضتها حول اعناق اللبنانيين، وباتوا خائفين على ابسط فرص الحياة بأن لم يعد متوافراً لهم غذاؤهم وقوتهم.

لا يقتصر الامر على هذا الواقع، بل يتغلغل الخوف من ان الاتي اعظم، ويطل برأسه ليكون سميح لياليهم وتنهدياتهم، فيما اخبار الشاشات تزيد من عتمة سهراتهم، وتتقد في نفوسهم شعلة الريبة من المستقبل القاتم الذي يرتسم على وجوه المسؤولين غير المسؤولين، الذين يعجزون عن وضع خطة عاجلة للتعايف الاقتصادي من اجل وقف الانهيار حتى لا ينجر لبنان الى ازمة جوع شديدة. ان تسارع الانهيار الاقتصادي والمالي يضع الامن الغذائي للبلاد في خطر وينذر بموجة جوع قد تضرب جميع السكان، فيما الخوف يكبر يوماً بعد يوم في ظل انعدام اي بوادر لحل الازمات الاقتصادية والسياسية في البلاد.

لقد فقد لبنان اربع ركائز للامن الغذائي حددتها منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة كالاتي: التوافر، القدرة على الحصول عليه، الاستخدام، والاستقرار. علماً ان الغذاء هو العامل الحيوي للتمتع بسائر الحقوق الاخرى.

الواقع الراهن المؤلم الى حد صرخة الآخ يحوط باللبنانيين من جراء ضائقة اقتصادية سببها اصحاب النفوذ السياسي، وظروف استثنائية كرسستها ممارساتهم حتى انتجت فقراً لافتاً وقلقاً يجتاح نفوس المواطنين الذين فقدوا الامل في كل من تسبب بهذه الكارثة الاجتماعية، وعلى رأسهم المسؤولين وكل من يدور في فلحهم.

## اقتصاد

### خط آلي كامل للخبز العربي



CE  
No: OSE - 13 - 0310/01



2

فرن دووار  
للخبز الإفريقي  
والكعك  
سعة 18 صنية



3

عجّانة حلزونية  
من 80 إلى 200 لتر



4

فرن آلي للمعجنات والخبز العربي للمطاعم  
طبقة علوية للصواني يعمل على الغاز



MB Office : Cornich Al-Mazraa, Dar Al-Aytam Street, Beirut - Lebanon  
Factory: International South Road - Al Chouf - Jadra  
Tel: 00961 1 655776 | 00961 1 65368179/ | Fax: 00961 1 653680  
Email: bimatic@bimatic.com.lb - Website: www.bimatic.com.lb

CE



■ هل هذه من بين المحفزات؟  
□ طبعا، لأن المصنع الذي يعمل بنصف طاقته تكون الكلفة عالية، وكلما اشتغل بنسبة اعلى تصبح الكلفة مقسمة على عدد اكبر، لذلك ان احد الاشياء التي نساعدهم بها هو في تأمين هذه المواد كي ينتجوا اكثر للسوق المحلية وتبقى لديهم القدرة على التصدير. كما ستدخل قريبا اربعة او خمسة مصانع الى السوق وهي تتمتع بجودة عالية، احد هذه المصانع هو بالشراكة مع شركة ميركل الالمانية وغيره من المصانع العالمية. لذا نتوقع دخول ثلاثة او اربعة مصانع الى الخدمة في لبنان خلال السنتين المقبلتين.

■ هل اموال الدعم هي لشراء مواد اولية للانتاج واذا امكن للتصدير؟  
□ الذي يصدر لن ندعمه، هذا لكي نكون واضحين.

■ بمعنى آخر الدعم هو للانتاج المحلي، لكن الا تساعد عملية التصدير لتنمية الانتاج والاستغناء عن الدعم؟  
□ نأمل في ذلك. انا اكيد في النهاية لا يوجد بلد يدعم على الدوام، وكل فكرة الدعم ستوقف، اذ ان الدعم من سمات الاقتصاد المريض وليس الصحي. لذلك، فان الدعم الذي نقدمه الان يهدف الى تثبيت وقوف هذه المصانع على اسس متينة، وبهذا الدعم نستثمر في قطاع مهم وهو قطاع صناعة الدواء في لبنان الذي نعتبره مفيدا على صعيد البلد، سواء من طريق توفير يد عاملة او فرص عمل للشباب الجامعيين او لتأمين التصدير.

■ هل ستبقى الادوية المستعصية مدعومة؟  
□ لا احد يستطيع تغطية كلفة هذه الادوية كونها مرتفعة الثمن، لذلك نحن مستمرين في الدعم، لكن نعمل على ترشيده، يعني مثلا كان لدينا دواء البراند والبايو سيميريل، فاتخذنا القرار بوقف شراء البراند واستيراد البايوسيميريل، فيما نؤمن الدواء لأكبر عدد من المرضى.

ع. ش

### اذا ارتفع سعر الدواء المحلي سيقضي عليه منافسه

تكاليفهم، لأن هناك شركات اخرى تضارب وحتى في داخل البلد هناك شركة اخرى تأتي من بلاد اخرى، مثلا من الاردن ومن تونس ومن الهند ومن مصانع معترف بها عالميا. اذا ارتفعت اسعار الصناعة المحلية قليلا ستصبح اسعار منتجات هؤلاء ارخص ولا احد سيشتري منهم، لذلك فان موضوع السعر ليس فالتا. في الخلاصة، اذا ارتفع سعر الدواء المحلي كثيرا سيقضي عليه منافسه، لاننا لم نمنع دخول الادوية الاخرى.

■ يلاحظ المواطن ان سعر الدواء المحلي يفوق قدرته الشرائية، هل هناك دور للوزارة في تعديل الاسعار؟  
□ هنا ليس دور الوزارة، فهذا ليس انعكاسا لارتفاع سعر الدواء بل هو انعكاس لضعف القدرة الشرائية لدى المواطن. اسعار الادوية عندنا اقل مقارنة بالاسعار في دول الخارج، واي احد يشتري ادوية من دبي مثلا او غيرها، يلاحظ ان السعر الدواء ارخص عندنا. تكمن مشكلتنا في قيمة راتب المواطن او مدخوله التي تدنت خصوصا لدى العاملين في القطاع العام. ان الراتب الذي يتقاضاه حاليا يساوي 150 دولارا او اقل فيما كان يساوي اكثر بكثير في السابق، وهنا تكمن المشكلة الاساسية اي ضعف القيمة الشرائية للراتب، مما يجعل من اسعار الادوية باهظة الثمن.

■ سبق وقلت انه يمكن حصول عملية تصدير، هل ستمكّن الصناعة المحلية من تأمين حاجة السوق المحلي في البداية قبل عمليات التصدير؟  
□ نعم لاننا قمنا بجولات على مصانعهم ورأينا ان نصف مصانعهم لا تعمل، ويعود السبب الى غياب الدعم على المواد الاولية. لمجرد انه اعلنا اننا سنحضر لهم المواد الاولية اكثر، باتوا قادرين على تشغيل المصانع.

◀ شراء المنتجات، كما تضمن للمزارع بشراء كل المحصول. اذا لمجرد ان تضمن له ان جهده الذي يبذله سيباع، سيقوم بذلك.

■ لكي نضمن هذا الدواء من سيراقب عملية الانتاج؟  
□ لدينا ليات مراقبة لعمليات الانتاج. مراقبة الانتاج الذي يسمونه J M P اصبحت مدروسة ومدرجة، وهذا ايضا سيساعده. الموضوع الذي نعمل عليه بسرعة هو المختبر المركزي، علما انهم يطلبون منهم الان عينات ويفحصونها في الخارج وهذا مكلف جدا. لكن هم يفعلون ذلك لكي يثبتوا لنا وللخارج انهم يفعلون اللازم.

■ من المعروف ان عملية انتاج الدواء يجب ان يكون عليها وصي كما يقولون؟  
□ نحن الاوصياء في وزارة الصحة.

■ هل هي الوزارة ام اصحاب الوكالة مثلا؟  
□ ثمة وكالات عالمية تنتج ادوية في لبنان، مثلا شركة ميركل او غيرها، فهم يأتون الى المصنع المحلي ويطلبون صنع هذا الدواء. هؤلاء لا يسلمون سمعتهم الى اي احد، فهم يمارسون الرقابة مما يعطي المزيد من الثقة.

■ كم تبلغ نسبة الدعم؟  
□ 25 في المئة.

■ هل سيفتح باب المنافسة بين الشركات ام ان ثمة مصنعا لكل نوع؟  
□ طبعا هناك منافسة بينهم. نحن لسنا ضد المنافسة، نحن اقتصاد حر، فاذا كان هناك منافسة لبنانية على بعض الادوية مثل دواء الكولستيرول بوجود ثلاثة او اربعة مصانع، ليس لدينا مانع.

■ هل تعتقد ان من الممكن ان يشكّلوا لاحقا تكتلا احتكاريًا معينًا؟  
□ لا يجب ان ننسى وجود الجينيريك. فهم ليسوا وحدهم في السوق، اذ نحن لم نوقف الاستيراد من غير دعم، حتى هم عندما سيسوقون دواءهم في اسواق خارجية لا يستطيعون ذلك اذا لم يضبطوا